اقتصاد

الحلقي يتحدث عن تقييم دوري للتعويض المعيشي !!

الحكومة تصدر قانون التشاركية.. والجلالي لـ«الوطن»: تمويل وتشغيل ولكن بلا خصخصة

توجيه بزيادة مخصصات دمشق من البنزين

الوطن

تناول مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية بحث العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية والهموم المعيشية للمواطن وآثار موجة الحر الشديدة التي تشهدها المنطقة وتداعياتها السلبية على المواطن والصحة العامة والبيئة في ظل انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة جراء اعتداء المجموعات الإرهابية المسلحة على محطات نقل وتوليد الطاقة الكهربائية والنفط، والإجراءات التي ستقوم بها الحكومة لتعزيز قدرات القطاع الكهربائي والنفطي ومياه الشرب بهدف تخفيض عدد ساعات تقنين الطاقة الكهربائية والسعي لابتكار حلول جديدة لواقع القطاع الخدمي لمواجهة كافة التحديات الطارئة وتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية، إضافة لتأمين مياه الشرب لبعض المناطق التي تعاني من نقص في توافر مياه الشرب في بعض المحافظات، وواقع تسويق الحبوب.

وخلال الجلسة وجّه رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي بأهمية تفعيل قطاع النقل الداخلي بمحافظة طرطوس وكذلك توفير مياه الشرب لمدينة السلمية بمحافظة حماة.

وأكد الحلقي أهمية توجيه الاستثمار إلى القطاع الزراعي كونه عصب الأمن الغذائي الذي يعد أحد مقومات صمود الشعب السوري وتأمين مستلزمات إقامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة كونها تحقق تنمية شاملة ومستقرة ومستدامة بكل المناطق وخاصة الريف السوري.

وأشار الحلقي خلال الجلسة إلى الاجتماع النوعي للجنة رسم السياسات الاقتصادية والذي جاء تحت عنوان: «عقلنة الدعم أحد مقومات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي» مبيناً أن الحكومة تسعى في إطار هذا المشروع للمواءمة بين تقليل الإنفاق للتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة وتدوير مخرجات الوفر من هذا الدعم بما يحقق تعزيز صمود الجيش وتحسين المستوى المعيشي للمواطن من أجل تعزيز الدخل وتنميته من خلال إجراء تقييم دوري للتعويض المعيشي ودعم العملية الإنتاجية للقطاعين الزراعي والصناعي وخاصة للمحاصيل الإستراتيجية كالقمح والقطن والشعير والشوندر السكري والمحاصيل الرئيسية كالبطاطا والتفاح والزيتون، بهدف دعم الإنتاج الزراعي بكل مكوناته والاهتمام بصناديق دعم الإنتاج الزراعي والتخفيف من آثار الجفاف والكوارث وسوف تصدر قرارات تعزز القطاع الزراعي. وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من صحة وتعليم ونقل ومياه وكهرباء.

وفي إطار توفير مادة المازوت للمواطنين خلال فصل الشتاء القادم طلب الحلقي من وزيري الإدارة المحلية والنفط التحضير لتوزيع مادة المازوت اعتباراً من النصف الثاني من هذا الشهر على مستوى المحافظات كافة ومواقاة مجلس الوزراء بتقرير أسبوعي عن عمليات التوزيع.

كما وجه الحلقي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمراقبة واقع أداء المخابز والأفران ومدى جودة صناعة رغيف الخبز في بعض الأفران وخاصة فرن مشروع دمر. وشدد على أهمية قيام الوزارات كلها بتلزيم المشاريع الحكومية لشركات القطاع العام الوطني من خلال إجراء عقود بالتراضي مع هذه الشركات مترافقة بإجراء مفاضلة سعرية وكل جهة تخالف سوف تحال للمحاسبة.

ووجه الحلقي الوزارات بضرورة عرض المشاريع ذات الأولوية لديها على المجلس الأعلى للتخطيط ولا يجوز إدراج أي مشروع للاستثمار قبل إقراره من المجلس الأعلى للتخطيط.

بعد ذلك قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات عمر غلاونجي عرضاً لواقع القطاع الخدمي والتحديات اليومية التي يواجهها جراء الاعتداءات المتكررة عليه، مشيراً إلى أن هذه الاعتداءات اليومية تفرض تحديات يومية لعشرات المواقع حيث تتصدى لها آلاف الورشات الخدمية يومياً من أجل تعزيز صمود القطاع الخدمي في إطار العمل المؤسساتي.

من جهته أشار وزير الكهرباء عماد خميس إلى التحديات التي يعاني منها القطاع الكهربائي بسبب الاعتداءات الإرهابية المتكررة على هذا القطاع الحيوي والمهم والجهود المبذولة لإعادة تأهيل بعض المحطات والبحث عن حلول بديلة ومبتكرة سوف تساهم في التخفيف من ساعات التقنين. لافتاً إلى جولته مع وزير الموارد المائية والدولة لشؤون مجلس الشعب إلى حلب وما تم اتخاذه من إجراءات لتحسين واقع الكهرباء.

كما أشار وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة إلى الجهود المبذولة لتوفير مصادر مياه جديدة لشبكة مياه مدينة حلب والإسراع بوضع آبار جديدة توفر مياه الشرب لأبناء حلب وحفر آبار جديدة حيث سيتم حفر /٢٠/ بئراً شهرياً ومدة التنفيذ بين الخمسة والسبعة أشهر إضافة إلى توفير صهاريج لنقل مياه الشرب واستثمارها بالشكل الأمثل.

كما قدم وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس عرضاً لواقع قطاع النفط والتحديات التي يواجهها والاستهدافات الممنهجة واليومية لهذا القطاع من المجموعات الإرهابية المسلحة والخطط والإجراءات التي تقوم بها الوزارة لتذليل العقبات وتعزيز صمود هذا القطاع.

ووجه الدكتور الحلقي وزارة النفط بمراقبة أداء محطات الوقود ومعالجة الاختناقات غير المبررة على محطات الوقود والتشدد في المحاسبة والمراقبة وزيادة مخصصات مدينة دمشق من مادة البنزين

واطلع المجلس على كتاب وزارة الإدارة المحلية المتضمن تسوية أوضاع العاملين المهجرين من مدن (أريحا- السخنة- تدمر) أسوة بالمهجرين من مدينتي إدلب وبصرى الشام.

واطلع المجلس على كتاب وزارة الأشغال العامة المتضمن طلبها تمديد تبرير تأخير مدد تنفيذ العقود المبرمة مع الوزارات والجهات العامة لمدة ستة أشهر بدءاً من تاريخ ٢٠١٥/٧/٢٦.

كما اطلع المجلس على كتاب وزارة الأشغال العامة المتضمن طلبها تمديد العمل ببلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/١٥/ب لعام ٢٠١٣ المتعلق بالإجراءات الواجب تطبيقها لمعالجة الإشكاليات التي تواجه العقود المبرمة مع الجهات العامة بسبب الظروف الراهنة لغاية تنفيذها واستلامها استلاماً أولياً ونهائياً لمدة ستة أشهر بدءاً من تاريخ ٢٠١٥/٧/٢٠.

وكان مجلس الوزراء قد أحيا في بداية الجلسة الذكرى السبعين لتأسيس الجيش العربي السوري، وأكد الحلقي أن هذا الجيش العقائدي الذي حمل راية الدفاع عن الأمة العربية وقضاياها المصيرية العادلة وتمسك بالثوابت الوطنية والقومية للأمة العربية إيماناً منه بالأمة العربية الواحدة والذي أرسى أسسه القوية المنيعة القائد المؤسس حافظ الأسد حيث أصبح من أقوى جيوش المنطقة والعالم والذي تنامت قدراته العسكرية والبدنية في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد أصبح اليوم يشكل سنداً حقيقياً للأمة العربية وعامل استقرار للمنطقة.

وأضاف: خاض هذا الجيش عشرات الحروب ضد العدو الصهيوني للدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة ووقف إلى جانب المقاومة اللبنانية في وجه الاجتياحات الإسرائيلية لجنوب لبنان وسطر ملاحم العزة والإباء في حرب تشرين التحريرية التي حطم بها الجندي السوري أسطورة الجيش الصهيوني الذي لا يقهر وأثبت للعالم أجمع أن الجندي العربي السوري جندي شجاع يمتلك الشجاعة والإرادة والثبات والأهم الوفاء والولاء للوطن والأمة حيث قدم الجيش العربي السوري على مدى عقود آلاف الشهداء دفاعاً عن قضايا الأمة العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية واليوم جيشنا يدفع ثمن مواقفه الوطنية والقومية حيث كان من أولويات الحرب الإرهابية الكونية على سورية تدمير قدرات الجيش العربي السوري والمراهنة على انهياره لكي يبقى الكيان الصهيوني هو المهيمن والمسيطر على المنطقة العربية ولكن نقول لأعداء الوطن سيبقى الجيش العربي السوري درع الأمة والوطن والحصن المنيع والسياج الحصين والذي ستتحطم كل جحافل الأعداء على عتباته وستتحرر سورية ونعيد الأمن والاستقرار لكل شبر من أرضنا بفضل الملاحم البطولية والأسطورية التي حققها جيشنا الباسل على كافة الجبهات بفضل تلاحم الشعب معه.

> خميس: حلول بديلة ومبتكرة سوف تساهم في التخفيف من ساعات التقنين
>
> الشيخة: ٢٠ بئراً شهرياً على مدى سبعة أشهر

طريق التشاركية

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية العربية السورية، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ويحقق مشروع القانون انطلاقة في سورية إلى فضاءات التنمية والبناء والإعمار، وبما يحقق تأمين الموارد ومعالجة «البطالة» والحد من المديونية وترميم البعد الاجتماعي، وتنمية الأرياف وإطلاق المشاريع السورية المتنوعة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير الاتصالات محمد الجلالي أن قانون التشاركية ينسجم مع تعزيز الحفاظ على دور الدولة في الإشراف على القطاعات والبنى الأساسية مع منح الجهات العامة إمكانية التعاقد مع القطاع الخاص للحصول لتمويل مشروعاتها بما يحقق الكفاءة في إدارة وتشغيل المرافق العامة. كما يساهم هذا القانون في تحفيز الاستثمار وتدفقه إلى قطاعات البنى التحتية الزراعية والصناعية والخدمات التي تلبي احتياجات المواطن من دون أن يشكل ذلك ضغطاً على الموازنة العامة للدولة خاصة في ظل محدودية الموارد وفي ظل الأزمات الاقتصادية وهو ما تمر به سورية حالياً.

وأكد الوزير أنه بهذا الصدد تكون الحكومة قد لجأت إلى مسار ليس إلى خصخصة البنى التحتية إنما التشاركية بين القطاعين العام والخاص بحيث لا يكون القطاع الخاص مجرد مقاول أو ما شابه ذلك لديه ولا مجرد مشارك في الاستثمار إنما القيام بنشاط مشترك لتحميل القطاع الخاص مسؤولية جوهرية في التمويل والتشغيل وتوفير الطلب على المخرجات مع السماح له باستعادة عوائد استثمارات وتحقيق قدر معقول من الربح ويجري عموماً إعادة ملكية البنى التحتية المنشأة بموجب مشاريع التشاركية إلى الدولة بعد انتهاء مدة المشروع وفق ما نص عليه عقد التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن التشاركية بين القطاعين العام والخاص تأخذ شكل علاقة تعاقدية لمدة زمنية محددة ومتفق عليها بين جهة عامة وشريك من القطاع الخاص ويقوم بموجبها هذا الشريك الخاص بالاستثمار في واحد أو أكثر من الأعمال كتصميم أو إنشاء أو بناء أو تنفيذ أو صيانة أو إعادة تأهيل أو إدارة تشغيل مرفق عام أو مشروع أو بنية وظيفية لدى الجهة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تقديم خدمة عامة أو أي خدمة تتوخى المصلحة العامة مباشرة إلى الجهة العامة المتعاقدة أو نيابة عنها إلى المستفيد النهائي، ويعالج مشروع قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص العديد من المواضيع الهامة، كما أن التشاركية بين الجهات العامة والخاصة تقدم للدولة فرصاً ومنافع كبيرة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

«الاقتصاد» تشرح لـ«الحكومة»:

ندرس دعماً نقدياً سنوياً لمربي الثروة الحيوانية ورسوماً وإجراءات المرافئ لتشجيع التجارة

الوطن

تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تطوير منظومة من السياسات والإجراءات الاقتصادية، أبرزها سياسة دعم المواد العلفية ووضع الإجراءات التنفيذية اللازمة لها لضمان استمرارية توفيرها لمربي الثروة الحيوانية محدودي الرزق، والنهوض بعمل المؤسسة العامة للأعلاف وتفعيل عملها لتلعب دورها كمؤسسة تدخل إيجابي تعمل على أساس اقتصادي تدخلي قادرة على تأمين الاحتياجات من الأعلاف من السوق المحلية أو الخارجية وبأسعار قريبة من التكلفة، بما يساهم في تخفيض المستوى العام لأسعار المواد العلفية وكسر الاحتكار في السوق وضمان إيصال الدعم إلى مستحقيه عبر ضبط عملية توزيع المقننات العلفية حتى خارج حدود مستودعات مؤسسة الأعلاف.

وبيّنت الوزارة في مذكرة رفعتها إلى رئاسة مجلس الوزراء أنها ناقشت إمكانية استجرار حاجة المؤسسة من الأعلاف من المستوردين والمنتجين المحليين للمواد العلفية ببيع نسبة حتى ٢٠٪ من الأعلاف إلى المؤسسة بسعر التكلفة بهدف زيادة الحصة السوقية لمؤسسة الأعلاف، على أن تتوسع المؤسسة بتوزيع الأعلاف للمربين. كما تدرس الوزارة حالياً تقديم دعم نقدي لمربي الثروة الحيوانية بشكل سنوي، تختلف قيمته بحسب عدد الرؤوس ونوعيتها بما يضمن ترميم قطاع الإنتاج الحيواني واستمرارية وجود المربين في حقل الإنتاج.

وأوضحت الوزارة في المذكرة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أنها تقوم بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المرافئ السورية والرسوم المترتبة على البضائع العامة أو الدوكمة بهدف زيادة حصة المرافئ السورية من حركة السلع والبضائع المستوردة بالتنسيق مع وزارة النقل والجهات المعنية لرفع حجم الحركة التجارية البحرية الخارجية استيراداً وتصديراً وتسهيل حركة السلع والبضائع لتأمين متطلبات الإنتاج في ظل معاناة الحركة التجارية من انزياح واضح في اتجاه مرفأي طرابلس ومرسين جراء الأزمة، التي دفعت بالمستوردين إلى السوق الداخلية والترانزيت واستخدام مرافئ بلدان الجوار بدل المرافئ السورية.

وأشارت الوزارة إلى قرار اللجنة الاقتصادية للعمل على دراسة وتعديل تعرفة المرافئ والأخذ بالحسبان التعريفات المرفئية المطبقة في مرافئ الدول المجاورة سواء للبضائع العامة أم الدوكمة أو الحاويات وتقييم آليات ضبط دخول وخروج الشاحنات عبر المنافذ البرية والبحرية بالتعاون مع مديرية الجمارك العامة ودراسة الحمولات المحورية للشاحنات الناقلة للبضائع من وإلى المرافئ السورية وتنسيبها مع المرافئ البرية وتقييم التسهيلات المتوفرة لدى المرافئ الوطنية ودعم وزارة النقل في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين مع المرفأ والعمل على تبسيط الإجراءات الخاصة بعمليات التحميل والتفريغ وتوسيع وتطوير عمل المرافئ والاستثمار الأمثل لها وإلزام المستوردين بحصر استيراد بضائعهم من الدوكمة عبر المرافئ السورية للاستفادة القصوى من القدرة الاستيعابية لمرفأي طرطوس واللاذقية.

«التموين»: ٢٥ ألف ليرة غرامة من يبيع بسعر زائد

«جمعية المستهلك» لـ«الوطن»: غير رادعة للشركات ويجب أن ترتبط بقيمة الأرباح المحققة جراء المخالفة

الوطن

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان ماجد صفية القرار التنفيذي للمادة ٢٣ من قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ والمتعلق بالغرامات المالية المفروضة على كل من يبيع السلع بسعر زائد أو يعلق بيع سلعة على بيع أخرى أو يخالف مضمون قرارات التسجيل في السجل التجاري أو السياحي والرخص السنوية.

وبموجب القرار وبناء على نص المادة ٢٣ من القانون تفرض غرامة مالية مقدارها ٢٥ ألف ليرة سورية على كل من علق بيع سلعة على بيع سلعة أخرى ما لم تتضمن عرضاً تجارياً أو أعلن عن بيع سلعة أو مادة أساسية بسعر أو ربح أعلى من السعر أو الربح المحدد لها أو باع سلعة بسعر أعلى من السعر المعلن إضافة إلى كل من أعلن عن بدل خدمة من الخدمات المحددة بموجب هذا القانون يزيد على البدل المحدد لها بحيث يلتزم مقدمو هذه الخدمات كالفنادق والملاهي والمطاعم والمسابح والمحلات المماثلة ووسائل النقل بالإعلان عن بدل الخدمات في مكان بارز وبشكل واضح.

كما يعاقب بالغرامة ذاتها كل من خالف مضمون قرارات التسجيل في السجل التجاري أو السياحي والرخص السنوية أو من لم يذكر رقم السجل التجاري أو الصناعي أو الحرفي أو السياحي أو الترخيص الصحي أو اسم المنتج أو عنوانه على بطاقة البيان وكل من باع بالمفرق وهو غير حائز فواتير المواد التي يتعامل بها أو امتنع عن إعطاء فاتورة للمستهلك بحيث تلتزم جميع الفعاليات التجارية بمختلف أنشطتها بإعطاء فاتورة مهما كانت قيمة المبيعات.

وتلزم المادة ٢٣ كل بائع أو مقدم خدمة أن يعلن عن أسعار معروضاته أو الخدمات المقدمة بشكل واضح وبالليرة السورية حصراً ويستثنى من ذلك المؤسسات والفعاليات التي تقتضي طبيعة عملها الإعلان أو التعامل بالعملة الأجنبية وفق القوانين والأنظمة الخاصة بها وعلى أن يتم الإعلان لدى الباعة بخط واضح ومقروء وفي مكان بارز ويجوز الإعلان عن السعر بجدول إجمالي أو إفرادي أو بسعر واحد للسلع المتماثلة كما يجب على باعة الجملة ونصف الجملة الإعلان عن أسعار المواد في حال البيع بالمفرق بالمحل نفسه.

كما ينص القرار على أنه في حال تخلف المخالف عن دفع الغرامة المنصوص عنها خلال مدة خمسة أيام تالية لتاريخ تنظيم الضبط يتم إغلاق محله أو منشأته أو مخزنه أو حجز مركبته لمدة عشرة أيام مع بقاء الغرامة سارية المفعول وفي حال استمرار المخالف بالتمنع عن تسديد الغرامة تحال إلى مديرية المالية التابع لها مكان تنظيم الضبط لتحصيلها وفق قانون جباية الأموال العامة ويحفظ الضبط لدى المديرية المنظم من قبلها لحين ورود إشعار بالدفع من مديرية المالية.

وتعليقاً على القرار، قال رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني لـ«الوطن»: يجب أن يكون الحدّ الأدنى للغرامة ٢٥ ألف ليرة سورية في حال كانت المخالفة تخص السلع الاستهلاكية البسيطة، حتى تكون المخالفة رادعة للبائع بصورة واقعية.

وأضاف: ولكن في حال مخالفة الشركات فإن مبلغ الغرامة ليس له قيمة ولا يمكن أن تكون عادلة وبالتالي فهي ليست رادعة أبداً قياساً إلى قيم الأرباح المحققة جراء الربط بين السلع المبيعة، لذا يجب أن ترتبط قيمة المخالفة بنوعية المنتج الذي يتم تعليقه، وبما يتناسب مع حجم الأرباح المحققة من المخالفة.

منع سفر ٦٨٥ مقترضاً متعثراً وبيع لضمانات في المزاد العلني

القروض التشغيلية قد تستأنف في «التسليف» من دون سقف

محمد راكان مصطفى

كشف مدير مصرف التسليف الشعبي محمد حمرة لـ«الوطن» عن إجراء جلسات بيع بالمزاد العلني لضمانات تعود لثمانية قروض متعثرة، وذلك منذ بداية العام الحالي ٢٠١٥ حتى نهاية شهر تموز.

مبيناً تنفيذ البيع لثلاث ضمانات لقروض متعثرة، بعد أن وصلت عملية البيع لهذه الضمانات إلى الجلسة الثالثة، على حين أن الضمانات الخمس المتبقية تم تحديد موعد الجلسة الثالثة لعملية البيع بالمزاد العلني لكل منها والتي من المتوقع أن يتم خلالها عملية البيع.

وأوضح حمرة أن هناك نحو ٢٤ ضمانة لقروض متعثرة تم الانتهاء من دراسة القيمة التقديرية للمزادات، بانتظار تحديد مواعيد جلسات للبيع بالمزاد العلني، مع تشديده على جدية المصرف في متابعة موضوع القروض المتعثرة. كاشفاً عن تشكيل المصرف لجنة لمتابعة ملف الديون المتعثرة والتواصل الدائم مع المقترضين من أصحاب الديون المرتفعة بهدف تسوية أوضاعهم وفق القوانين والأنظمة الخاصة بتسوية القروض المتعثرة.

وأشار حمرة إلى أن عدد القروض المتعثرة في المصرف يصل إلى ٣٤٥ قرضاً بقيمة مليار ليرة. ووصل عدد القروض التي خضعت لعملية الجدولة ٧٥ قرضا بقيمة تزيد على ٤٥٠ مليون ليرة سورية، على حين أن المصرف حصل على قرارات بمنع السفر بحق ٦٨٥ مقترضاً من المقترضين المتعثرين لديه.

يشار أن المصرف حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي قام باستكمال ٦٦ طلباً لجدولة الديون المتعثرة في ظل المرسوم ٨ لعام ٢٠١٤ وتمديده بالقانون ٣٠، وبلغت دفعات حسن النية لهذه الطلبات ١٣,٦ مليون ليرة سورية، علماً بأن إجمالي طلبات الجدولة المقدمة وصل إلى ٩٨ طلباً، وقد بلغت دفعات حسن النية لها مبلغ ١٧,٢ مليوناً. مشيراً إلى أن مجموع الديون المتعثرة بحدود مليار ليرة موزعة على قروض بمبالغ صغيرة.

وفي سياق متصل أكد حمرة أنه تم إعداد مذكرة تفصيلية من قبل مديرية التسليف في المصرف حول موضوع القروض التشغيلية القصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وأنه تم عرض هذه المذكرة على مجلس الإدارة وتمت مناقشة المذكرة وتم تحويلها من مجلس الإدارة إلى مديرية المخاطر في المصرف لإبداء رأيها بالدراسة وإعادتها إلى مجلس الإدارة ليتم إقرارها من قبله بشكل نهائي.

وبيّن حمرة أنه وفقاً للدراسة المذكورة لم يتم تحديد سقف لقيمة القروض التشغيلية لتمويل رأس المال العامل، وترك الموضوع رهناً بإمكانية السداد ووضع المتعامل والضمانات المقدمة شخصية كانت أم عينية. مشيراً إلى أن المصرف متوقف عن الإقراض منذ عام ٢٠١١ حتى تاريخه ما أدى إلى انخفاض في توظيفات المصرف من ٥٥,٦٨ ملياراً عام ٢٠١١ لتصل توظيفات المصرف حتى النصف الأول من العام الحالي إلى ٩ مليارات ليرة سورية فقط، لافتاً إلى إمكانية انتهاء هذه التوظيفات مع نهاية العام الحالي على اعتبار أن القروض لدى المصرف كانت تمنح لمدة خمس سنوات.

الودائع والسيولة

كشف حمرة في حديثه مع الوطن عن زيادة في ودائع المصرف بمختلف أنوعها نتيجة لثقة المتعاملين مع المصرف وعلى اعتبار أن المصارف العامة ملاذاً أمناً للمواطنين، إذ وصل أجمالي إيداعات المصرف حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي إلى ٤٨,٠٦٥ مليار ليرة سورية، وصل نصيب الودائع تحت الطلب إلى ٢٩,٠٣٥ مليار ليرة سورية ما يشكل نسبة ٣٤,٥٣ بالمئة من إجمالي الودائع، على حين وصل نصيب ودائع لأجل إلى ٢١,٠٩٦ مليار ليرة سورية ما يعادل نسبة ٢٥,٠٩ بالمئة من أجمالي ودائع المصرف، أما ودائع التوفير التي تشكل النسبة الأكبر لدى المصرف وصلت إلى ٣٩,١٤ مليار ليرة سورية أي ما يعادل نسبة ٤٠,٣٨ بالمئة من أجمالي الإيداعات، مشيراً إلى الزيادة التي طرأت على ودائع المصرف العام الماضي والتي وصلت إلى ٨١ مليار ليرة سورية أي بزيادة تجاوزت ٣ مليار ليرة سورية.

وبحسب حمرة، أدى هذا الأمر إلى ارتفاع سيولة المصرف التي تجاوزت حتى نهاية شهر حزيران الماضي ٧٩ بالمئة، وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي والتي كانت بحدود ٧٥ بالمئة وهو ما يزيد على النسب المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف الواجب الاحتفاظ بها والمحددة بحدود ٥٠ بالمئة.

وبيّن حمرة أن الزيادة في رصيد الإيداعات ونسبة السيولة لدى المصرف واكبها ارتفاع في قيمة إيداعات شهادات الاستثمار والتي ارتفعت من ٦٠ مليار ليرة سورية إلى ٦٦ مليار ليرة سورية أي بزيادة بلغت ٦ مليارات ليرة سورية، وأن هذا الإقبال على شهادات الاستثمار- حسب حمرة- يعود إلى المزايا التي تتمتع بها شهادات الاستثمار من حيث المرونة في السحب والإيداع فضلا عن معدل الفائدة المرتفع الذي يبلغ ١٠ بالمئة سنوياً.